مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أثر العولمة على الدولة في الشرق الأوسط مطلع القرن الحادي والعشرين

الأستاذ المساعد الدكتور كمال عبدالله الجاف
كلية القانون والعلوم السياسية/ الجامعة السليمانية
Kamal.hassan@univsul.edu.iq

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٧/٧/٢٥
القبول: ٢٠١٧/٩/١٠
النشر: خريف ٢٠١٧

Doi:
10.25212/lfu.qzj.2.5.12

الكلمات المفتاحية:
Social security, state, national integration, globalization, political developments, adaptation, Middle East, political system, political and social change

الملخص

بالرغم من أن الدول في الشرق الأوسط قد شهدت تحولات وتغيرات وتطورات سياسية متنوعة، إلا أنها لم تستفد من أية واحدة منها، بل المعضلات السياسية على صعيدي الداخلي والخارجي بقيت في مكانها ولم تتفاعل إيجابياً معها، بل مع كل تحولات سياسية أو ربما كانت إقتصادية، أدت إلى نوع من الأزمة وعدم التكييف والتفاعل معها، لأن الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط لا تتمثل الواقع المعاش الحالي لتلك الأمم ولم تستطع الإندماج بينها وبين مصالح الشعوب. بل حاولت الشعوب مراراً وتكراراً النجاة بنفسها من تلك الأنظمة السياسية الفاسدة والظالمة إلا أن المعادلات السياسية لا تجري بما تشتهيها.

ان ازمة الدولة ازمة اداء ومواكبة، فهي ازمة اداء في انحراف الدولة عن مسار الدولة /الامة نتيجة شخصنة المؤسسات، وهي ازمة مواكبة التغييرات الاجتماعية في انكفاء الهويات على ذواتها الثقافية والاقتصادية، لعدم القدرة على تجاوزها ومعالجتها، كونها لا تستطيع المواكبة بين بني تها السياسية وبنيتها الاجتماعية بسبب جمود الاولى وتنامي تغييرات الثانية . ان المنطقة بحاجة الى عقد اجتماعي وسياسي جديد ينظم علاقة الدولة والمجتمع لحلّ الازمات التي تعاني منها الدولة والنظام السياسي والمجتمع بما يكفل بقاء الدولة والسلم الاجتماعي من خلال الحِ وار والمصالحة الشاملة بهدف الاصلاح الشامل للنظام السياسي واعادة بناء الدولة.

ان العولمة حقيقة حتمية نخضع جمعياً لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في السيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية متميّزة للقومية للاستفادة من امكانياتها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المقدمة

يتميّز الانسان بعقله المفكر والمدبّر والمتأمل الذي يتجاوز به وضعه وظروفه ومحيطه، ويصنع به تأريخه وهو الوحيد القادر على تنظيم حياته الاجتماعية بما ينشئه من أفكار وقوانين، ان دراسة الأسس التي ينبني عليها مفهوم القومية والشروط الضامنة لاستمرارها وديمومة بقائها، وأثر ظاهرة العولمة على الدولة في الشرق الاوسط مطلع القرن الحادي والعشرين، يتطلب بيان نوع العلاقة بين العولمة والدولة، بمتابعة مراحل تطور ملامح الحركة القومية خلال القرن العشرين، وتحديد مفهوم العولمة و أهم خصائصها ومجالات تأثيرها لاسيما على الانسان، ومدى استعداد الانسان في مجتمعاتنا للتكيّف والتفاعل مع هذه الظاهرة التي أصبحت حقيقة حتمية في الحياة . ان دراسة ظاهرة العولمة في ظل التطورات الهائلة التي حدثت في المؤسسات والشبكات الدولية المتزامنة مع ظهور الشبكة العنكبوتية(الإنترنت) الذي يشكل مؤثر فاعل في تعميق مضمون فكرة العولمة، التي تهدف الى عولمة الانسان و التوحيد بين شعوب العالم وجعل العالم قرية صغيرة من خلال التقريب بين خصوصيات الثقافات القومية في العالم وأديانه وذلك بإزالة ما يمكن إزالته من الحواجز المكانية والزمانية.

اشكالية البحث

تعمل الدولة في الشرق الاوسط على تعزيز الخصوصية القومية للانسان في ظل ظاهرة العولمة التي تسعى الى عولمة الانسان من خلال ازالة القيود القومية والدينية والطائفية، لذلك فإن إشكالية أثر العولمة والدولة القومية تفتح على جملة من الأسئلة من أهمها مايلي:

ما هي طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة القومية؟ وهل ان تأثير العولمة على الدولة أمر مبالغ فيه لا سيما في مجال الخصوصية القومية؟ إلى أي حد يؤثر ازالة الحدود على تغيير وظيفة الدولة دون ان يعني بالضرورة نهاية الدولة القومية؟ مدى اثر العولمة على وظيفة الدولة وعلى تعزيز روح الانتماء القومي في القرن الحادي والعشرين.

فرضية البحث

ان آليات العولمة المكتسحة تهدد تفتيت كيانات الدول في الشرق الاوسط ، بسبب هشاشة بنائها، وغياب آليات المشاركة فيها، وعملية القسر في توحيد مكوناتها القومية لبناء الدولة الامة، وغياب المشروعية والانتماء والكفاءة في إدارتها.

منهجية البحث

سيتم استخدام مناهج بحث عدة منها التأريخي والوصفي والتحل يلي من أجل التمكن والوصول الى حقيقة اهداف البحث.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الاول

مدخل تمهيدي

ان تطور مفهوم الحركة القومية في أوروبا يختلف من حيث النشأة عن ظروف تطورها في الشرق الاوسط لا سيما مع بروز مفهوم ظاهرة العولمة، وسنحاول تناول هذا الموضوع في مطلبين وكما يلي:

المطلب الاول: نبذة عن مفهوم الحركة القومية في منطقة الشرق الاوسط

ان الميّزة الاساسية للحياة الإنسانية هو ان البشر يعيشون بطبيعتهم في تجمعات تأخذ أشكالاً مختلفة، الاسرة، القبيلة، المدينة، الدولة، وهذه التجمعات تقتضي تنظيماً معيناً لهذا الاجتماع، ينظم حياتهم ويساهم في تطوير نمطها، وهذا الاجتماع البشري باعتباره مادة تشغل حيّز من الوجود، تفعل وتنفعل، تسعى الى تجاوز واقعها بعد تحليله نظراً لطبيعتها الانسانية، بما يجب ان تكون عليه، لا بما هيّ عليه في الواقع، وتولد هذه الافكار تلقائياً بل من اشخاص يعبّرون عن مصالح جماعة ما، في فترة تأريخية معينة ([1]). وقد ورد تعريف القومية في موسوعة السياسة على انها" مجموعة بشرية يكوّن تآلفها وتجانسها القومي عبر مراحل تأريخية قد تحقق من خلال لغة مشتركة وتأريخ وتراث ثقافي ومعنوي وتكوين نفسي مشترك والعيش على ارض واحدة ومصالح اقتصادية مشتركة مما يؤدي الى إحساس بشخصية قومية وتطلعات قومية موحدة ومستقلة ([2]).

ان بناء الامم الحديثة، على قاعدة ان لكل أمة دولة، كان مشروطاً في القرن التاسع عشر، وفق فرضية مفادها بان الأمة يجب ان تتوافر على مقومات أساسية هي : الكفاية العددية والكفاية الاقتصادية والعسكرية، وان عملية البناء ترتكز على ثلاث مستويات هي الاقتصادية والثقافية و السياسية، لذلك تستند عملية بناء الامة على العامل الثقافي فيما العاملين الاقتصادي والسياسي يدخلان في بناء الدولة القومية، لان فكرة بناء الدولة – الامة هو بناء ارادي وابتكار سياسي قائم على مُعطيات اجتماعية وثقافية كونها تبنى بفعل ارادة سياسية واعية لاغراض محددة ([3])، لذلك يمكننا القول ان حضارات وتجارب الامم عبر التاريخ مختلفة متنوعة تتأثر نتائجها بخصوصيتها و بالظروف الداخلية والاقليمية والعالمية، ومن هذا المفهوم جاء مضمون فلسفة القومية كعقيدة، تقوم عل تأسيس دولة منفصلة تستوحي تأريخ الشعب وثقافته المتميّزة، لان تحقيق الاستقلال وبلوغ وضع الدولة هو تتويج لهذا التميّز.

لقد غدت الرؤية في أوروبا الى مبدأ القومية و الشعور القومي على أنه شئ من الماضي، وا نها سبباً لقيام الحروب في أوروبا حتى عام 1945، لذلك سعت القوى العظمى الى اهمال هذه القضية والتقليل من أهمية الفكر القومي، والتركيز على مفهوم الانتماء والولاء لدولة " الامة "، التي تشكلت حديثاً، لذلك كانت دعوة الايطالي " جيوسيبه مازيني الى " أن الامم تنشأ

---

[1] د. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 8-11.

[2] د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربيةللدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص305.

[3] فالح عبدالجبار، الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 295

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

فوق ترابها الوطني وينبغي ان تكون مستقلة، وان الفرد ينتمي للامة ويدين لها بالطاعة، لذلك فان هذا المفهوم جزء لا يتجزأ من نظام الدولة الحديثة ([4]).

نفهم من هذا ان القومية كآيديولوجية وحركة اجتماعية، تكون قد ساهمت في تشكل العالم الحديث ومحاولة ازالة الفروق بين الدول والشعوب من خلال التعاون والتبادل التجاري عبر المؤسسات الدولية بهدف اقامة السلام الدولي بين القوى الكبرى والدول التي استقلت حديثاً،

وقد قامت بريطانيا وفرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عام 1918، تقسيم منطقة الشرق الاوسط على اساس الخطوط الرئيسة لاتفاق سايكس – بيكو، بعد ان انتهى الوجود السياسي للدولة العثمانية، بموجب معاهدة سيفر عام 1920([5]).حيث تركزت جهود الدول العظمى الى تسوية الخلافات لضمان مصالحها، بشرط ضمان الاستقرار السياسي في المنطقة، دون مراعاة الحقوق القومية لشعوب المنطقة التي انضوت ضمن ال دول الجديدة . اذ تم تشكيل عدد من الدول الجديدة مثل تركيا وايران والعراق وسوريا والاردن ولبنان خلال القرن العشرين، و قد تبنت هذه الدول في البداية سياسة مركزية، تدعو الى بناء الامة وفق سمات قومية معينة وبدأت بتطبيق سياسة الاندماج القومي القسري دون مراعاة للخصوصية التعددية القومية فيها أي اتباع سياسة (دولة تبحث عن قومية). ومن هذا المنطلق اصبح مصطلح القومية جزءاً لا يتجزأ من الربط بين الدولة والمجتمع في الشرق الاوسط ، لاتستغنى عنها في عملية تدعيم قوّة الدولة من أجل تعزيز مكانتها الدولية، دون ان تعزّز لدى مواطنيها شعوراً بالهوية القوميّة والهدف القومي على الصعيد الداخلي([6]).

لكن المواضيع الجوهرية للقومية، تؤكد على الانسانية التي بطبيعتها تنقسم الى أمم متعددة، ولكل أمة شخصيتها المتميّزة ولا يمكن ان تحقق وجودها الا ضمن دولتها، وعلى الافراد الولاء لدولة الامة والانضواء تحت لوائها لكي ينالوا حقوقهم وحريتهم، لانها تقوّي دولة الامة لتحقيق الحريّة والانسجام ضمن النظام العالمي ([7]). وعلى اثر ذلك نشأت الحركات القومية في آسيا وافريقيا المطالبة بحق تقرير المصير ومحاربة الاستعمار والتي تمردت على سياسات الدولة الجديدة، اذ تميّزت خلال فترة مابين الحربين، وهو ما انعكس في شكل حركات وطنية وقوميّة تهدف الى حق تقرير المصير، وعلى الرغم من ان بعضها لم تنجح في تحقيق هدفها، الا عدد منها نجحت بتحقيق الاستقلال واقامة الدولة القومية ([8]). لذلك يمكننا القول، ان بناء الامة ليس معطى نهائياً، في القرن الحادي والعشرين، ولابد من اعادة انتاجه، من خلال آيديولوجية جامعة، ومشاركة سياسية، ومشاركة اقتصادية، ومرونة تكيّف النظام السياسي مع المتغيرات المجتمعية، لاسيما في دول منطقة الشرق الاوسط.

المطلب الثاني : نبذة عن تطور مفهوم العولمة

ان الفلسفة السياسة الحديثة تؤكد على انعدام الحواجز الجغرافية والزمنية بين الافكار سواء في الزمن الواحد والمجتمعات المتعددة، أو في الازمنة المختلفة والمجتمعات المتعددة، لان الافكار الانسانية هي وحدة متكاملة الاجزاء

[4] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث، الدوحة، 2004، ص 760.
[5] د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البشير، القاهرة، 2004 ،ص292.
[6] جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره ، ص 766.
[4] .Anthony SmithTheories of Nationalism,London,Duckworth,1983.pp21.
[8] د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص342

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والحلقات، وهي الجهد الذي يدل دائماً على تف وق العلم والمعرفة، وهذا لا يعني إبعاد الخصوصية المستقلة التي ولد فيها كل فكر ومميّزاته الخاصة، لان الفلسفة السياسية تبحث وتهتم بالانسان وحياته وظروفه لتجاوز تلك الظروف في البحث الدائم والمستمر الذي لايقف عند حد معين، وعلى هذا يبقى الفكر الانساني في حركة دا ئمة تعبر عن ماهيّة الانسان التي تسعى دوماً الى الكمال، ليحقق سعادته ورفاهيته ([9]).

وتشير دراسات تأريخ نشأة العولمة الى ان هناك نظريتان حوّل تأريخ العولمة وهيّ نظرية نشأة العولمة قديمة ونشأة العولمة الحديثة ، أما الاولى فتؤكد ان تأريخ ظهورها الى الثورة الص ناعية في القرن الثامن عشر عندما قامت أوروبا بالبحث عن أسواق جديدة لاستيعاب منتجات المصانع واستعمار البلدان لتأمين المواد الخام حتى تتطور صناعتها . أما نظرية العولمة الحديثة التي حققتها الدول المتطورة، عن طريق التجارة والتنافس الدولي والانتشار التكنولوجي .أما عن اشكال العولمة، فان العولمة الاجتماعية والثقافية تعني زيادة الترابط بين المجتمعات وازدياد التبادل الثقافي عبر استخدام التطور الهائل في المواصلات والاتصالات. والعولمة الاقتصادية تعني زيادة الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري بين أصحاب العمل في انحاء العالم عبر المؤسسات المعولمة، و من ابرز مؤسساتها البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة الدولية ([10]).

مهدّ الخطاب السياسي للقوى الكبرى مطلع عقد التسعينات، من خلال دعوات جديدة على أساس حضاري لاعادة تشكيل خطوط الصراع القادم اسهم في تفكيك وتركيب كل من العولمة والتكنولوجيا وتسويق العولمة وعولمة الفرد وانتزاعه من ولاءاته القومية، لتبقى المصالح هي الاهداف الحقيقية لكسب المزيد من القوة والهيمنة بمصير العالم، فالصراعات لدولية ليست صراعات ثقافية حضارية فقط بل هي صراعات بين مستويات مختلفة من النمو وتفاوت القدر ات. لذلك سعت الثورة التكنولوجية الى تنميط اسلوب المعيشة في انحاء العالم من خلال تجسيد مفهوم " العولمة Globalization "، عبر تكوين المواطن العالمي المتجرد من هويته القومية وانكفاء الثقافات الفرعية لاعادة وتركيب وصياغة مفاهيم جديدة واعادة تعريف المصالح ([11]). لتحوّل العالم الى سوق وقرية صغيرة تنتقل فيها عناصر الانتاج دون قيود، وتمتد الظاهرة لتشمل انشاء مؤسسات عالمية جديدة للاسراع بترجمة آثارها على العالم بأكمله، عبر أجهزة الإعلام والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة، فمفهوم العولمة له من الجوانب والأبعاد الكثيرة ما يثير اهتمام الجميع كونها تمثل الوضع الذي تهيمن فيه القوانين الاقتصادية على السلطة السياسية ([12]).

اقترن مفهوم النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، بالاهتمام بمفهوم العولمة، هو الاعتقاد بان العولمة ظاهرة ايجابية ينبغي على الجميع التكامل معها، واللحاق بها، لانها نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية، لان المتغيرات الاقتصادية في ظل العولمة قد اصبحت لها الاولوية على المتغيرات السياسية، و تؤكد ان بالعولمة نظام دولي جديد يعتمد التكامل بين رأس المال، التكنولوجيا، والمعلومات التي تتخطى ال حدود القومية للدول بطريقة نشأ عنها سوق عالمية واحدة، لذلك فان العولمة ظاهرة اقتصادية تكنولوجية كاسحة وحتمية ومَن يقف بوجهها قد يواجه الفناء، وكلما زادت سرعة الاندماج،

[9] د. اسماعيل زروخي، مصدر سبق ذكره ، ص 10.
[10] عبدالرحمن العبيدي، ما هي العولمة ، 2015/3/2، موقع على الانترنت : http://mawdoo3.com
[11] د. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ايوان للطباعة والتوزيع، دمشق، 2009، ص43.
[12] فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على الدول العربية، 2010/6/2، موقع على الانترنت: http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

لاسيما بالنسبة لدول الجنوب زادت المكاسب المحتملة لها، والا فان قوى العولمة الكبرى ستسحق د ول الجنوب ([13]).كون العولمة تمثل نظام عالمي جديد يقوم على الإبداع العلمي والتطور التقني والتكنولوجي وثورة الاتصالات بحيث تزول الحدود بين شعوب العالم ويصبح العالم قرية كونية صغيرة ، بما يفضي إلى الانحسار في مفهوم سيادة الدولة القومية ([14]). لان ثورة الاتصال والتكنولوجيا أحدثت فجوة كبيرة بين دول الشمال ودول الجنوب من خلال تعميم مظاهر العولمة التي شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى دول الشمال بشكل واضح، ما يستوجب التفكير والعمل في كيفية التعامل مع آثارها على الدولة والمجتمع والانسان من قبل دول الجنوب بشكل أكثر تحديداً .

وترتبط العلاقة بين القومية والعولمة، بنشأة مستوى الافكار الجديدة في النظام العالمي، خلال القرنين الماضيين، تتجسد بالترابط بين القومية والنظام الجديد في كيفية عيش الشعوب ولمن تدين بالولاء والطاعة وهيّ القضية الا ساسية في عالم اليوم، على اساس ان الحكومات تمثل الشعوب التي تحكمها، ومن هنا نشأ المصطلح الحديث " دولة الامة"([15]). أي من حق كل أمة تقرير مصيرها القومي، ولكن الشعور القومي سواء في الدول المتطورة أو في الشرق الاوسط، المطالبة بالحصول على الاستقلال أو على حُكم ذاتي أوسع ضمن الدول، من خلال التركيز هلى أهمية ما يميّز الشعوب كالهوية القومية والاصالة والتقاليد، خلافاً لما كان قائماً على التقارب والشمولية لايجاد مجتمع مُوحد، أصبح يمثل أبرز مظاهر ردود فعل المقاومة لدى مَن يشعرون بخطر تهدد مصالحهم أوهوياتهم، سواء في الدول المتطورة أو في دول المنطقة ([16]).يمكننا القول هنا ان القومية في المقام الاول رد فعل على العولمة وفي مقام آخر نتاج لها . وسنحاول عرض ملخص لأهم الرؤى لأثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية، وكما يأتي: ([17])

أولاً: الرؤية الاندماجية " الرؤية النيولبرالية": تمثل هذه الرؤية موقف اللبرالية الجديدة بشأن التحولات في النسق العالمي ليتخطى نسق الدولة القومية بعد مرحلة الحرب الباردة، ويُعد " توماس فريدمان " من أبرز المنظرين لها، اذ تؤكد رؤيته على ان العولمة ظاهرة إكتساحية ينبغي على الجميع التكامل والتعامل معها لانها ع ملية حتمية. كونها تعبر عن نظام دولي جديد يعتمد التكامل بين رأس المال والتكنولوجيا والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول، من اجل انشاء سوق عالمية واحدة، تؤدي الى ارتقاء الدول التي ترتبط بها، لذلك على دول الجنوب الاندماج الكامل مع قوى العولمة لكسب المزيد من المكاسب، وعدم التردد امام الشروط التي تفرضها القوى الداعمة للعولمة.

ثانياً : الرؤية النقدية " الاستعمار الجديد" : تشترك المدرسة الواقعية الجديدة ومن أم روادها " كينيث والتز" والماركسية التقليدية في توجيه النقد الى العولمة تجنباً لآثارها السلبية نتيجة اهمالها البُعد الاجتماعي لعملياتها الاقتصادية، اضافة الى عدم التكافؤ الاقتصادي بين الدول، لذلك تميل زيادة دور الدولة في ادارة الاقتصاد والسياسة، وتعد منظمات حماية البيئة والخضر من مناهضي العولمة كونهم من دعاة الحفاظ على الخصائص المحلية من الانقراض.

---

[13] د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص 677.

[14] سعيد المتدين، العولمة والدولة القومية، 2015/10/6، موقع على الانترنت: http://www.aljabriabed.net/n59_60_05mutadyin.(2).htm

[15] جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره ، ص 755.

[16] نفس المصدر ، ص 754

[17] د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص 676 –679.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثالثاً : الرؤية التفاعلية للعولمة

يسعى اصحاب هذه الرؤية الى الاعتراف بان العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه دون القبول بكافة عناصره، وذلك بهدف الاقلال من الخسائر وتعظيم المكاسب، لذلك تركز هذه الرؤية على أهمية التعامل المتوازن مع القضايا التي تطرحها العولمة، من خلال استراتيجية تقوم على التعامل التدريجي، كونها ظاهرة مُركبة تتضمن أبعاداً إيجابية، يجب الاستفادة منها، مثل تكنولوجيا المعلومات وتدفق رؤوس الاموال وانفتاح الاسواق. وأخرى سلبية ينبغي تفاديها، تتمثل في ازدياد مشاكل الفقر والجهل والديون والإضرار بالبيئة، اضافة الى تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من الاستفادة من ثمار العولمة لاسيما المجتمعات في الشرق الاوسط، هاتان الصورتان هما وجهان متلازمان للعولمة يتعين قبولهما والتعامل معهما ([18]). لذا فان العولمة ظاهرة تدعمها القوى الرأسمالية لانها تحقق مصالحها في فتح اسواق دول الجنوب، وتسعى من خلالها الى تسيير العالم وفق نموذج فكري واحد ذي ابعاد اقتصادية وسياسية وثقافية، ولكن هذا لا يعني خلق عالم متجانس واحد بقدر ما يحقق مصالح القوى الرأسمالية وفق معايير خاصة وتضع على دول الجنوب عبء محاولة الاستفادة من تلك المعايير.

المبحث الثاني

اشكالية الدولة الشرق أوسطية بين اختيار النظام السياسي ومشكلة الاندماج القومي

واجهت الدولة الجديدة في الشرق الاوسط اشكالية اختيار شكل النظام السياسي في ظل التعدد القومي والديني والمذهبي لبناء دولة مركزية لتأمين الاستقرار السياسي والامني،سنتناول الموضوع كما يلي:

المطلب الاول: اشكالية الدولة في اختيار النظام السياسي في الشرق الاوسط .

ان الفلسفة السياسية تعبر عن مجموعة الافكار والقوانين التي تتعلق بحياة المجتمع، ولما كانت القدرات العقلية متفاوتة بين الناس، وكذلك الظروف المؤثرة في انتاج الافكار هي ايضاً متفاوتة، كانت المنتجات الفكرية في مجال السياسة متفاوتة أيضاً بين المجتمعات في العصر الواحد من جهة، وبين المجتمعات في تعاقب العصور من جهة اخرى، وفي ظل مدار العملية السياسية ([19]). التي تفترض الدولة وسيلة لنشر الفضيلة وتحقيق الخير العام ولم تكن غاية في حدّ ذاتها، بغض النظر عن المرجعيات الفكرية التي تؤسس لقيام الدولة، أي أنها معطى ارادي انساني بحكم الحاجة والضرورة، مهما اختلفت وظائفها، وتعدّدت أشكال انظمتها السياسية ([20]).

وتؤكد المدرسة التقليدية في دراستها لمفهوم الدولة القومية على تطابق حدود الدولة مع حدود الشعور القومي، معتبرة الحدود عاملا مميزا للأمم وضامنا لهويتها وسيادتها وشرعيتها القانونية والتاريخية . فأصبحت الدولة القومية منذ

[18] د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص 679.
[19] د. اسماعيل زروخي، مصدر سبق ذكره ، ص 10.
[20] عدنان السيد حسين، تأريخية الدولة بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص47.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مؤتمر ويستفاليا "West phalli" عام 1648، صاحبة ا لسيادة المطلقة التي تسمح لها ممارسة وظائفها واختصاصاتها داخل إقليمها الوطني، ما يجعلها تمارس حقوقها السيادية سواء في المجال الداخلي أو في المجال الخارجي([21])، حيث تبلور مفهوم سيادة الدولة القومية في اطار تعظيم قوّتها في مواجهة نظيراتها من الدول القومية، ثم تطور هذا المفهوم مع قيام الثورة الفرنسية عام 1789، وصولاً الى فكرة السيادة الشعبية، التي تعبّر عن سيادة الشعب، لذا فان السيادة ليست للسلطة، بل للشعب وهو مصدر السيادة في الامة ([22]).

وجاء دعم كل من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الاولى، للدول الناشئة بان تتبنى نظم حُكم مشابهة لنظمها السياسية فنشأ النظام الملكي (كما يفترض) في العراق ومصر والاردن فيما اتبع النظام الجمهوري في سوريا ولبنان وتونس، ويمكن ان يُعد هذا جزءاً من عولمة القرن العشري ن، التي شهدت فيها السياسة الدولية انقسام العالم بين النموذج الرأس مالي اللبرالي بقيادة الولايات المتحدة الاميركية والنموذج الاشتراكي الماركسي بقيادة الاتحاد السوفييتي، لذلك سعت الدولتان، لاكتساب ولاء الدول المستقلة حديثاً، من خلال المعونات الاقتصادية والضغوط السياسية، لاثبات صحة النموذج الاقتصادي الآيديولوجي، الذي يمثله كلاً منهما، مما ادى الى انعكاس اثر الصراع الآيديولوجي السوفييتي الغربي بسبب تناقض المصالح بين الطرفين ([23]). مما عكس أثر الحالة على وضع الدول في الشرق الاوسط وجعلها في حالة من التردد في الاختيار الآيديولوجي لعدم وضوح الرؤية لدى النخبة السياسية في تحديد ا لفلسفة السياسية لاختيار نموذج النظام المناسب وفق الظروف الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تأمين الاحتياجات الاساسية للمواطن، وتمتين ركائز الدولة بهدف تحقيق الاستقرار السياسي، التي كانت ولا تزال تعاني منها تلك الانظمة.

اثارت طبيعة النشأة التأريخية للدولة، وازم ة شرعيتها في صياغة نظامها وسياسات حكامها، والاختلاف في الخطاب الآيديولوجي بين القومية واللبرالية والماركسية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، ليتخذ الصراع طابعاً دينيّاً، على أثر الصحوة الدينية التي اتخذت اشكالاً مختلفة لدى مختلف الاتجاهات، بسبب عجز الانظ مة السياسية عن تحقيق أهدافها ([24])، ولعدم قدرتها على تاسيس مضمون مشترك لمفهوم الدولة القومية، فالتيار القومي لم يعترف بضرورة ايجاد هوية مشتركة لبناء الوطن الواحد كونه يتطلع لدولة الامة العربية الكبرى، ونفس المشكلة واجهت التيار الاسلامي كونه بقي يتطلع الى د ولة الامة الاسلامية، ولم تحترم النخبة الحاكمة الدساتير والقوانين والمؤسسات ([25])، فالدولة ليست مجرد سلطة فحسب، بل هي مؤسسة كبرى تنضوي في داخلها مؤسسات فرعية سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لذا فقد حصل ثمة دمج غير مبرر بين الدولة والسلطة الى ان حدّ تغييب مؤسسة الدولة أو تأخير تحوّلها الى دولة قانون ومؤسسات مدنية ([26])، نتيجة تعاقب الحكومات، التي حرصت على تدمير منجزات سابقتها واتهامها بالخيانة للمبادئ القومية والعمالة للأجنبي، حتى انتهى القرن العشرين، دون انجاز يذكر في حياة المجتمع والمواطن من المشاريع التنموية التي وعِد بها، تحت ذريعة المؤامرة و الظروف الاستثنائية، والمرحلة الانتقالية والتحديات الاستعمارية، بخلاف ما كان تحقق في الدول الغربية، من تطور في كافة مجالات الحياة، نتيجة التداول السلمي للحُكم وفق استراتيجية قومية واضحة الاهداف.

---

21 سعيد المتدين، مصدر سبق ذكره.
22 عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره ، ص50.
23 د. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ، ص 509.
24 نفس المصدر ، ص 519
25 عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره ، ص 79.
26 نفس المصدر ، ص53.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كانت الدولة الجديدة مطلب مشروع للقوميات المختلفة في الشرق الاوسط مطلع القرن العشرين، والتي شكلت أملاً لكل القوى السياسية على مختلف قومياتهم وآيديولوجيتهم، لكي يتمتعوا بخيرات وطنهم وثرواته، الا ان نشأة الدولة لم يتم وفق ظروف التطور الاجتماعي والاقتصادي، كما نشأت في الغرب، لان تأسيسها تم وفق تسويات دولية أو نتيجة رغبات القوى العظمى، وقد حاولت النخبة الحاكمة، تكوين مؤسسات دولة، لغرض استمرارية مصالحها، لذلك كانت فكرة المواطنة لترفدها بالانتماء والولاء الواحد . لذا فان مؤسساتها لم تتحوّل الى مفهوم المؤسسات المدنية، وعليه فان عملها لم يستقم، في اطار القانون العام، الذي يفترض المساواة بين البشر الذين يعيشون في كنف الدولة بدون تمييز، وهذا هو ما حدث في دول المنطقة، نتيجة لاخفاق الانظمة السياسية بسبب احتكار السلطة والثروة من قبل النخبة، وعدم القدرة على التجديد الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

ويرجع البعض أزمة الدولة الى اسباب اقتصادية بسبب فشلها في سياستها التن موية التي أدّت الى مزيدٍ من الإفقار والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية، والى اسباب سياسية نتيجة تسلط واستبداد فئة قليلة في حُكمها واستنزاف مواردها وسرقة ثرواتها والعبث بمصائر شعوبها واشاعة الفساد في هياكلها وادارتها واجهزتها، لذلك فان عملية التغيير تتطلب مو اجهة تحديات خطيرة تتمثل في القدرة على الانتقال من مرحلة التغيير الى مرحلة بناء الدولة المدنية – الديمقراطية ([27]). يمكننا القول بان الازمة الحالية التي تعاني منها الانظمة السياسية هي نتيجة تراكم الاخطاء والاخفاقات مما ولد شرخاً بين بين السلطة والمجتمع.

وجاءت الاحداث التي شهدتها الانظمة السياسية في العالم العربي عام 2011، لتعبر عن عملية تغيير تهدف الى فك الارتباط بين النظام السياسي والدولة، أي تحرير الدولة من النظام الذي احتكرها وأساء اليها، وهنا تبرز اشكالية مفادها : هل أزمة الدولة تكمن في أزمة نظامها، أم ا نها تعاني بنفسها من أزمة وجود وكيان أي ازمة بنيوية، لا سيما في اسلوب تأسيس الدولة في الشرق الاوسط، والتي حملت معها ترسبات التحوّل الاجتماعي والثقافي غير المتجانس، والتي كان لها الاثر البالغ في فشل وعجز الانظمة السياسية، عن تحوّل مشاريع دولها الى دولٍ شرعية وذات سيادة مقبولة من شعوبها، فهل كانت الدول هذه فعلاً دولة الامة وفق مفهوم التجربة الغربية من خلال نظرتها للمواطنة داخل حدودها وواجباتها اتجاهه، أم انها مجرد دولة شكلية بلا انتماء أو شرعية ، على اساس ان الدولة الشرعية تنفذ المهام التالية: ([28])

- توفير الامن والامن الانساني
- تطبيق القوانين وحكم القانون
- ضمان الحقوق المدنية والحريّات
- توفير الخدمات العامة (الصحة والتعليم واالتكنولوجيا والبنى التحتية المادية)

ان الدولة في دول الشرق الاوسط، خلال القرن العشرين، عجزت من تلبية مهامها بسبب طبيعة النمو الاقتصادي العام وغياب العدالة الاجتماعية، مما تسبب بزيادة مستوى الفساد والهدر وتراجع الاداء لعلاج الفقر، لذلك عجزت سياسات النمو الاقتصادي عن تحقيق اهدافها في تنمية العنصر البشري، وان هذا العجز لا يرجع الى افتقار الدولة الى القوة والموارد بقدر ما يرجع الى افتقارها الى الإ رادة، وسوء إدارتها وتعبئتها للموارد واضاعة فرصة التنمية ، مقارنة بمنطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية،

[27] وجيه كوثراني، ازمة الدولة في علاقاتها بالمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1012، ص 25.
[28] وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره نفس المصدر ، ص 15.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اذ قامت بانفاق موازنات هائلة على التسليح بدواعي أمنية نتيجة الازمات المزمنة في المنطقة (القضية الفلسطينية واسرائيل والدول العربية وايران) في ظل غياب جهد مخلص خلّاق لبناء قاعدة للتوافق حول المصالح المشتركة ([29]).

لذلك فان دراسة تعثر المشروع التحديثي للدولة الشرق أوسطية وفاعلية مؤسساتها في انجاز مهمة حشد القوى وكيانات المجتمع في اطار القانون وقيام التوزيع العادل للثروة او في تحقيق المشاريع التنموية و تقديم الخدما ت، نتيجة هيمنة مؤسسات الحُكم وغياب ارادة الاصلاح، جسد ضعف قدرة الدولة وتآكل شرعيتها المجتمعية، لذلك فان الدولة ومؤسساتها تعرضت وما زالت لازمات وتحديات تتراوح بين الانهيار الكامل او الفشل ما يستوجب الحاجة الى تحديث وتطوير انظمة الحُكم بهدف تلبية المتطلبات الاساسية للمجتمع في القرن الحادي والعشرين ([30]). لذا فان تطور الدولة القومية في الشرق الاوسط، منذ ظهورها إلى اليوم يفضي إلى استنتاج مهم مفاده أن الدولة قد عرفت في سيرورتها وحركتها جملة من المتغيرات، توصف تارة بأنها تغير في دور ووظيفة الدولة، وتارة أخرى بأن ها تراجع وانحسار في قوة الدولة ، وما يحدث اليوم من تغيرات ومستجدات في مضمون مفهوم الدولة لايمكن الحسم في طبيعته والادعاء بان الامر يتعلق بانحسار دور ووظيفة الدولة القومية في زمن العولمة.

المطلب الثاني: الدولة و مشكلة الاندماج القومي في الشرق الاوسط

ان بناء الدولة والامة عمليتان متكاملتان، وان طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة تمنح الاولوية للبناء الاجتماعي، لان الاكتفاء ببناء الدولة سياسياً يؤدي الى نمو دولة تسلّطية قويّة، وتجريد المجتمع من قوته وتحوّله الى مجتمع حشود (Mass Society)، لذلك تبقى الدولة " هشّة " تحمل في داخلها عوامل انهيارها، كونها تمتلك السيادة وتفتقر الى الشرعية اللازمة لاستمرارها، ما يؤدي الى بناء نظام قابل للانهيار، لان مجتمع الحشود يتسم بخواء الفضاء (Vacuum Sphere) الوسيط بين الدولة والفرد، اي مؤسسات وسيطة تحول دون تسلّط الدولة على الافراد ([31]). لذلك كان بناء الامة في أوروبا وأمريكا، يستند على العامل الاقتصادي والثقافي أي بناء الامة من الأسفل، ولكن جاء بناء الامة في الشرق الاوسط من الأعلى، بالاستناد الى العامل السياسي لذلك جاء هذا البناء هشاً ومؤسسات نظامه السياسي هزيلة.

تعرضت الانظمة السياسية الشرق أوسطية في مطلع القرن العشرين، الى تحدي إيجاد مجتمع سياسي متضامن اجتماعياً على أراضيها الوطنية المحددة حديثاً، ضمن مشروع تتماثل فيه القوميات والاعراق المتعددة بدولة الأمة، وقد تم اختيار تعريف لعملية بناء الامة لم يستند الى القومية بل الى المبدأ الاقليمي أي القيّم والآيديوجية التي تتبناها الدولة، لذلك كانت الحدود مهمة من أجل تحديد أراضي الدولة وتعريف الامة، أي ان تصبح الدولة (بوتقة صهر) بوصفها بنية احادية لا تُصنّف مواطنيها وفقاً لاعتبارات عِرقية أو طائفية أومناطقية ([32])، وعلى أثر هذا المفهوم تعرضت القوميات داخل الدولة الجديدة، الى شتى انواع الظلم والاضطهاد جراء اتباع سياسة الاندماج القسري التي مورست لصهر القوميات داخل حدود الدولة، وفق خصوصية قومية معينة، بهدف بناء الامة القومية من قبل النخبة السياسية، فبدأ الخطاب السياسي الرسمي يدعو

[29] نفس المصدر ،ص 23.
[30] عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 91.
[31] عادل مجاهد الشرجبي، ازمة عجز الدولة وخطر انهيارها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 128.
[32] آسنا لندكرين، السياسة التركية حيال اقليم كوردستان العراق، ترجمة مصطفى نعمان، دار المرتضى، بغداد، ص 6.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الى بناء الامة التركية والايرانية والعراقية والعربية، وتحوّلت قضية الاندماج القومي لتصبح غاية النظام السياسي، أي حالة " دولة تبحث عن أمة " لاتصالها بعناصر القوة وتوظيفها لتحقيق الاهداف السياسية، باعتبار ان مفهوم الاندماج القومي هيّ عملية تكاملية بين أجزاء الامة وليس عملية صهر قسري، أي الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الفرعية الى نطاق الولاء القومي للمجتمع، بهدف اقامة سلطة مركزية قادرة على فرض سلطاتها على الجماعات والاقاليم المختلفة، مما اثار مشكلة التفاوت الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين هذه الجماعات ([33])، أي ان يتم احتواء الكل للاجزاء بصيغة تضمن تجانساً متفاعلاً في وضع هذه الاجزاء في اطار الكل المندمج قومياً، وهذا يعني ان الخصوصية القومية والدينية للشعوب والاقليات داخل الدولة عليها الاندماج مع الاكثرية بحجة توحيد المجتمع ضمن حدود دولة/الامة.

وواجهت الدولة تحديات وصعوبات في مسار تحقيق الاندماج القومي الهادف الى تكوين شعب لدولة، وكان دور الدولة توحيدي على مستوى القبائل والديانات والمذاهب، وتقسيمي على المستوى النزعة الاثنية – القومية، مما تسبب في تعطيل الدمج القومي خلال مرحلة الخمسنيات والستينيات من القرن الماضي، باحتكار السلطة من قبل العسكر والحزب الواحد، والبدء بمرحلة التفكك بتسييس الهويات الجزئية الدينية والمذهبية والقومية، مما ادى الى تمزق النسيج، وتقويض امكانية ايجاد صيغة مدنية بحق الهوية القومية واضحى مشروع بناء الامة موضع تشكيك وعُدَّ أي تركيز من أي نوع على الهوية العِرقية والمطالبة بحُكم ذاتي، بمثابة إثارة قد تؤدي الى ما يهدد وحدة دولة الامة وستكون الحصيلة النهائية تفكك الدولة ([34])، وهذا ما شهده العراق فعلاً بعد عام 2003، واصبحت الحالة في وضع يماثل صورة عام 1921 ([35]).

ولم تشهد الانظمة السياسية في دول الشرق الاوسط الاستقرار السياسي، رغم كل الاجراءات التي اتبعت، كونها كانت تهرب من تشخيص الاسباب الحقيقية لمشاكلها، في اتباعها سياسة الاندماج القومي القسري، ضمن مشروع كامل بهدف نقل المجتمع من حالة التنافر والتشتت الى حالة الوحدة والتجانس، لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ([36])، ولكن وبعد قرن كامل لم تتمكن الانظمة من تحقيق حالة الاستقرار السياسي، بل وعجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وماشهدته المنطقة عام 2011 دليل فشل تلك السياسة في كسب ثقة الجميع داخل حدود الدولة، من خلال اللجوء الى اسلوب تأجيل حلّ الصراع الى مراحل لاحقة، وعند اشتداد الازمات كانت الانقلابات العسكرية هيّ السمة البارزة لتغيير الانظمة السياسية.

وقد ابتكرت التجربة العالمية، أنماطاً مختلفة من المشاركات للشعوب والاقليات مثل الحُكم الذاتي، الفدرالية، الكونفدرالية، لتخفيف نموذج الدولة المركزية (Unitary State)، التي لم تعد تصلح لتمثيل التعدد المجتمعي حتى في ظل الديمقراطية البرلمانية، لان بناء الامة على الركائز الاقتصادية والثقافية والسياسية، شرط أساس للبناء في الفضاءات المجتمعية ذات التعدد الاثني – الديني – المذهبي، لان عصر العولمة قد أذكى الوعي الجمعي عند الإثنيات والجماعات (الدينية/ المذهبية) حيثما كانت تعاني الاقصاء والحرمان من المشاركة الاقتصادية والثقافية السياسية ([37])،

---

[33] د. رياض عزيز هادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث، جامعة بغداد، بغداد، 1989، ص362.

[34] آسنا لندكرين، مصدر سبق ذكره ، ص 7.

[35] وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره ، ص 13.

[36] د. رياض عزيز هادي، مصدر سبق ذكره ، ص371.

[37] فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره، ص 273

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وعند دراسة تجربة العراق منذ عام 1958 ولغاية 2003 ، وبسبب الانقلابات ا لعسكرية المتعددة، وتشريع أكثر من دستور (مؤقت) ليتم تعديل مواده وفقاً للظروف المحيطة بالنظام، بغرض استخدام السلطة بدون أية قيود، اضافة الى احتكار السلطة باعتماد سياسة الحزب الواحد، واللجوء الى القسر الاجتماعي لحقيق الاندماج القومي، كل ذلك ادى الى ان النظام السياسي لم يشهد حالة الاستقرار السياسي وانعكس ذلك سلباً على المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حتى سقوط النظام وانهيار الدولة عام 2003. والحالة التي يشهدها العراق بعد عام 2003، عبر تشظّي الهوية الوطنية الى هويات محلية ما كان ليكون أمراً سلبياً، لو ان التعبير عنها جرى في اطار احزاب مدنية وباسلوب سلمي، لكن المشكلة ان صعود الهويات المحلية الناتج عن سياسات الصهر السابقة ، جرى لحظة انهيار الايديولجيات المدنية ونشوء فراغ ثقافي ملأته احزاب الاسلام السياسي، وهيّ لها طبيعتها تقسيمية في أي بلد متعدد الاديان أو المذاهب، وبهذا المعنى اكتسبت الهويات المحلية طابعاً طائفياً على الجانبين الشيعي والسنّي مما ادى لبروز ظاهرة الارهاب التي اشعلت الحرب الطائفية باعتبارها حرباً " مقدسة "([38]).

الأمر الذي يترك فراغاً بين الدولة والمواطن من شأنه ان يؤسس لتكوين الطائفيات السياسية الحز بية في الداخل ويستدرج " الخارج" للتدخل، لذلك لن تزول الانقسامات الطائفية، فهي تعبير عن اختلافات ثقافية تأريخية، الا من خلال عدم تسييس هذه الاختلافات من قبل الاطراف السياسية، باستخدام الثقافة العابرة للطائفية . والحالة القائمة الآن، لا تؤشر الى انعدام أو امتناع في الاندماج الوطني لمشروع دولة العراق الجديد، من هذه الطائفة أو تلك، بقدر ما تؤشر الى امتناع النخب الحاكمة، المتحكمين بسلطانها والمستفيدين منها عن الشروع في تطبيق مشروع الاندماج الوطني من خلال خطط تحقيق العدالة الاجتماعية والحريّة والمساواة بين المواطن ين، لان بناء الوطن يتم بالتسامح والتعايش السلمي وتحقيق المصالح المشتركة، وليس بالانتقام والصهر القومي والديني والمذهبي اذ يمكن الاستفادة من التجربة الناجحة في جمهورية جنوب افريقيا.

المبحث الثالث

الدولة في الشرق الاوسط و عصر العولمة في القرن الحادي والعشرين

سنتناول أثر مظاهر عصر العولمة على مضمون مفهوم الدولة في الشرق الاوسط وكما يلي:

المطلب الاول : أزمة الدولة والعولمة في القرن الحادي والعشرين

ان العولمة وقضايا الدولة القومية تشكل اليوم محوراً للحراك السياسي والاجتماعي الذي يتجه نحو صياغة أسس التعاقد الاجتماعي وطريقة الحُكم وآليات المشاركة في اتخاذ القرار، وهي أفكار تهدف الى تعريف معنى سيادة الدولة في حدود الآفاق القومية والحدود العالمية، لان مقومات بناء شكل الحُكم وادارته تفرض وقائع قابلة للتشكّل بصيغ مختلفة في كل

[38] فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره ، ص 286.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

زمان ومكان، الا ان القاسم المشترك في تحديد معالمها هو تفاعلها في اطار من التوازن القلق بين التطورات المتصلة بمعطيات العولمة وشروط المحافظة على سيادة الدولة، وما تمثله من كيان سياسي واجتماعي، ومسؤولياتها الوطنية والاقليمية والانسانية ([39]).

وان وظائف الدولة في تطور على الدوام، وآخذُ بالتوسع، عاكساً بذلك صعود دولة الرفاه في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية، لذلك يفترض من الدولة ذات السيادة، ان تؤدي بعض الوظائف وفق نموذج عالم الاجتماع الالماني " ماكس فيبر Max Weber " لضمان أمن المواطنين ورفاهيتهم، من خلال توفير وسائل مركزية /لا مركزية لإنتاج جملة واسعة من السلع السياسية/ العامة(Political and Public goods)، وان الدول التي لا تُلبي هذه المعايير يُرمز لها ، الضعيفة، الهشة، المعرّضة لخطر عدم الاستقرار والسائرة نحو الفشل، وان فشل الدولة ظاهرة جديدة تصبح بموجبها الدولة غير قادرة على الحفاظ على ذاتها كعضو في الاسرة الدولية، نتيجة حالة انهيار القانون والنظام، حين تفقد مؤسسات الدولة الشرعية في حماية مواطنيها وتلبية حاجاتهم ورغباتهم، وفقدانها المصداقية على المستوى الخارجي ([40]).

لذلك فان بناء الدولة القابلة للاستمرار يتطلب تنفيذ عمليتين متوازيتين ومتزامنتيّن، بناء السيادة وبناء الشرعيّة، او بناء اجهزة الدولة التي تُشكّل المكوّن السياسي أو المكوّن الثقافي، من خلال استخدام اجهزة الدولة في بناء الامة وتحقيق الاندماج الاجتماعي وهو ما يحقق القوة السياسية من اجل حماية المواطنين، ثم التحوّل الى اللامركزية أي ان الشرط الاساس لتحقق مركزة السلطة السياسية هو المجتمع الديمقرطي القائم على المساواة، ليشكل الخطوة الاولى في التحوّل باتجاه المجتمع المدني ([41]). وان الحداثة السياسية التي تتبعها ا لدولة لتثبيت أهميتها ومكانتها، فكرةً ودوراً ووظيفةً ونطاقاً جيوسياسياً ونسبية شرعيتها، اصبحت الآن امام تهديد ظاهرة العولمة التي تزيد ضعف الدولة في أخص خصائص وجودها وقوّتها في السيادة والاقتصاد والامن والثقافة ، لذلك فان بنيّة الدولة في الشرق الاوسط، لاسيما بعد عام 2011، قابلة للاختراق بحُكم انها غير محصنة بما فيه الكفاية، لذلك فهي غير قادرة على المواجهة، بحُكم الوهن والانفصام عن المجتمع، وكون اغلبها تواجه ضَعف المشروعية أو فقدانها لها، او عاجزة حتى عن الدفاع عن سيادتها وقيّمها بل وحتى التأقلم مع متغيّرات العولمة العالمية ([42]).

لذلك تسعى القوى الكبرى الى دراسة امكانية دعم نموذج تجربة الاسلام السياسي المعتدل في تركيا واندونيسيا، اذ تتفاوت مواقف الدول الكبرى من تنامي قوى الاسلام السياسي، نتيجة تخوفها من تعرض السلم الاجتماعي التي تمر بمرحلة انتقالية الى تأثير الاستقطاب السياسي بين القوى العلمانية والقوى الاسلامية، وهذا ما يعزز ويبرر من امكانية اتساع نطاق التدخل الخارجي باشكال وطرق متعددة([43])، كون اغلبية الدول في المنطقة تمتلك عدداً من عناصر الدولة الفاشلة، وهيّ معرضة للتحلل والعودة الى مرحلة ما قبل الحديثة، من تكوينات سياسية عشائرية وطائفية،وهو مايعني الدخول في دائرة

---

[39] محمد أمزيان، السيادة والسلطة /الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص7.

[40] ان السلع السياسية/ العامة التي يستوجب توفيرها من قبل الدولة تتلخص في الامن والامن الانساني وحُكم القانون ونظام قضائي لضمان الحقوق والحريات اضافة الى العناية الصحية والتعليم وتكنولوجيا الاتصال وخدمات البنية التحتية الاخرى، للمزيد من المعلومات ينظر : عمر حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص93.

[41] عادل مجاهد الشرجبي، مصدر سبق ذكره، ص128.

[42] المنصف ونّاس، تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 91.

[43] احمد يوسف احمد ونيفين مسعد،مستقبل الغيير في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013،ص69

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الصراع والحروب الاهلية الداخلية، وانعكاس ذلك على تهديد الاستقرار في دول الجِوار، نتيجة تدفق غير الشرعي عبر الحدود التي تشمل الجماعات المسلحة، بمختلف انواعها، التي تشهدها عدد من الدول على نحو يفتح الباب امام اعادة رسم الخريطة السياسية التي فرضت على المنطقة بموجب اتفاقية سايكس – بيكو عام 1916، وفقاً لمصالح استرتيجة القوى العظمى في العالم.

ان المرحلة الراهنة غير ملائمة للدولة في الشرق الاوسط، فهي في مرحلة سالبة وفق كل المقاييس، بل هي تشكّل خطراً حقيقياً عليها، لانها أعجز من ان تندمج وتواج تحديّات العولمة، وفقاً لتقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي مطلع القرن الحالي، نتيجة لاخفاقات الدولة الكثيرة لاسيما الاخفاق في بناء الانسان بناءاً سوياً، المتماسك والمنتمي فعلياً، و الذي يعيش على ارض الواقع حالة الاغتراب نتيجة الاقصاء في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي وحرمانه من ثروات الوطن، اضافة الى عدم التمكن من انجاز تحديث بنوي وتطوير للهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما يتلائم مع مقتضيات العصر، وقد تمكنت بعض الانظمة من انجاز عملية التحديث الشكلي ، ولكن من دون ان يمسّ هذا التحديث روح المجتمع، لانه رافض للتحديث العميق والفعلي في داخله ([44]). ذلك نتيجة اخطاء القيادة التي فصلت الدولة عن المجتمع، وفشل القيّم المجتمعية السائدة في شرعنة التراتبيات الاقتصادية والسياسية القائمة، والخلل البنيّوي والتوترات الا جتماعية، وانعكاس ذلك على وفاء الدولة بالتزاماتها الاساسية، أو عدم قدرتها على أداء المهمات الرئيسة للدولة في العالم المعاصر ([45])، لذلك تكمن الحاجة الى تيار قادر لاحداث تغيرات جذرية في المجتمع، وهو ما يتطلب سياسات جديدة سواء لاقتناص الفرص أو لخلق الفرص أو لتجنب المخاطر من تأثير العولمة في البنية المعلوماتية والتكنولوجية والاتصالية، بما يساعدها على اعادة تأهيلها مع دولها وفق معطيات العصر الجديد.

ان الدول التي طبقت سياسة الاقتصاد المفتوح في عصر العولمة تمكنت من استيعاب كل العلوم في مضمون التنمية، وحققت نسبة نمو لاتقل عن 4,5% سنوياً في حين ان بلدان الاقتصاد المغلق لم تحقق سوى 0.7% أي ان المجموعة الاولى نجحت في كسر جدار العولمة وحققت المعجزة، مثل ماليزيا والهند واندونيسيا، فيما تقاعست الدول في المجموعة الثانية ومنها الشرق الاوسط، عن الواجب المناط بها والمتمثل بالاندماج المبكر في الاقتصاد العالمي فاصابها النكوص امام التحديات الآيديولوجية للعولمة، ثم العجز عن تطبيقها لاحقاً، لذلك تواجه نسبة عجز مئوية عالية من اجمالي الدخل القومي وانخفاض واضح في النمو لدخل الفرد بشكل عام بحيث لا تتمكن من تغطية النفقات الاساسية للمع يشة، مما شكل أحدى أهم الازمات التي تعاني منها الانظمة السياسية ([46])، امام التفاعلات الدولية الجديدة لادارة الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية والتقنية والبيئية والاجتماعية، لحلّ كافة المشاكل بالطرق السلمية، والازدهار التجاري ، واحترام الحريّات الاساسية والعملية الديمقراطية، والحدّ انتشار الاسلحة النووية.

بعد أكثر من قرن من الممارسات السياسية لدول الشرق الأوسط، وما آلت اليه النتائج الكارثية، تمثلت في التأخر في عملية المراجعة في ظل الضغوط والتحديات التي تفرضها استحقاقات ثنائية (الارهاب / الاصلاح) وضرورة تفعيل آليات المشاركة لطرح الرؤى والتصورات المستقبلية المستوعبة لكل هذا الجديد الحاسم، وعليه فان سلطة النظام السياسي لكي تكون مقبولة وفاعلة لا بُد ان تُعَبر عن هوية الشعب والوطن، وتُلبّي مضمون احتياجاته بما يواكب المتغيرات المحيطة، وفي حالة

[44] المنصف ونّاس، مصدر سبق ذكره ، ص 95.
[45] عمر حمزاوي، مصدر سبق ذكره، ص96.
[46] فتحي العفيفي، مصدر سبق ذكره ، ص 49- 52.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

عجزها عن ذلك فان خطر التفكك يهدد المجتمع والدولة، ما تعني اتجاهها الى حالة الضعف وا لسقوط بعد انسداد آفاق التطور والتغيير، بسبب الهوة العميقة بينها وبين القيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يموج بها العالم اليوم ([47]). ان دراسة مقاربة التحديات العالمية المعاصرة التي تواجه الدولة والمواطن تطرح علينا جملة اسئلة منها:

- كيف نحقق العدالة الاجتماعية والاقتصادية في ظل الولمة
- كيف نحمي الانسان من مخاطر الاغتراب وتعزيز الانتماء الى الوطن.
- كيف نحمي البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير

ان الدولة في عصر العولمة، هي التي تعزز الشعور بالانتماء الى الوطن لدى المواطن من خلال رعاية الدولة القادرة والعادلة له في ظل دولة القانون والحريّات، لا دولة الفوضى والتخلف القانوني والسياسي، اي تعهد الدولة المشاركة بفتح باب السياسية للمواطن وفي ممارسة الواجبات والحقوق السياسية بدون تمييز، لذلك فان الدولة الحديثة هي دولة الرعاية الاجتماعية والرّفاه والتقدم، اي د ولة التوزيع العادل للثروة الوطنية، دولة الانتاج والنمو لا دولة الاقتصاد الريعي، ودولة التعدّدية السياسية في اطار المواطنة، فالاحزاب لا يجب ان تكون طائفية او اثنية او مذهبية، اي ان الاحزاب وطنية مفتوحة العضوية لجميع المواطنين والتعددية تجسد تعددية الافكار ا لسياسية وتعددية برامج الاقتصاد والاجتماع ([48])، وعند مقارنة ما تقدم نستنتج ان مفهوم الدولة الحديثة يكاد يكون مفقوداً في تجارب دول المنطقة، بسبب الالتباس الفكري والعملي بين مفهومي الدولة والسلطة، والذي ساعد على انتاج الاستبداد وان ياخذ اشكال فردية ومؤسسية مختلفة.

لابد ان نذكر هنا تجربة نادرة نشأت في المنطقة، تتمثل في نموذج اسرائيل فعلى الرغم من الظروف الاستثنائية في التأسيس والظروف الحربية منذ أكثر من نصف قرن والازمات التي يعاني منها المجتمع الاسرائيلي والمتمثلة بالتناقض مع الفلسطينين، الامر الذي يطرح اشكالية بناء مجتمع متماسك، ولكن التجربة تحقق نسبة جيدة من النجاح في التنمية وبالتوازي مع تأمين ظروف حماية أمن النظام السياسي والمجتمع والانسان، اضافة الى التفوق في المجال العلمي والتكنولوجي ما دفع الى جذب العديد من المهاجرين الجُدد من الدول كافة وبعضهم من غير الديانة اليهودية . فكيف يمكن تقييم هذه التجربة وما حققته على المستويين الداخلي والخارجي، مع عدم وجود تأثير لعوامل التاريخ واللغة والوطن باستثناء الديانة، وما يمكن ان نذكره هو ان التجربة تفوقت في استخدام استراتيجية شاملة لكافة الفرضيات المحتملة لتوظيف الموارد المتاحة لتحقيق المصالح العليا عبر تحقيق مصلحة الانسان لتعزيز الانتماء، على الرغم من الظروف الاستثنائية ومواقف الدول المنطقة المحيطة بها .

وعندما نقارن هذه التجربة مع الذي تحقق في العراق بعد عام 2003، مع توفر كل الدعم الاممي والدولي ، لم يتمكن النظام السياسي، بناء نظام ديمقرطي يتجاوز حدود الطائفية والمحاصصة والخروج من دوامة العنف المدمّر لاسيما بعد احداث عام 2014، وما نتج من سقوط اراضي عدد من المحافظات تحت سيطرة الجماعات المسلحة(دولة الخلافة الاسلامية)، ناهيك عن الاخفاق في تحقيق تنمية اقتصادية، يواج ه اليوم مزيداً من الازمات في علاقته بالمجتمع، نتيجة عدم التوافق بين الكتل السياسية على نمط ادارة الدولة و السلطة وما نتج عنها ذلك من مظاهر الفساد الاداري والمالي في مؤسسات الحكومية، اضافة الى عدم القدرة للتوصل الى صيغة من الاتفاق لحلّ المشاكل العالقة مع حك ومة اقليم كوردستان العراق، ما يستوجب خطة

[47] نفس المصدر ، ص46.

[48] عدنان السيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص 63.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اصلاح شاملة لبناء مؤسسات الدولة المدنية، وتوسيع المشاركة السياسية، وتجاوز مرحلة التناحر والتهميش والاقصاء، من خلال قبول الجميع، بنظام التوافق أي الوسطية السياسية، لتحقيق الاستقرار السياسي والامني من أجل تحقيق المصالح العليا، وكسب دول الجِوار القلقة من احتمالات التغيير السلبي في البنيان السياسي . لذلك يمكننا القول، انه وبعد اكثر من عقد، فالحديث عن القيّم والمبادئ غير مجدي، بقدر انجاز القوانين لبناء مؤسسات الدولة، لمعالجة مشاكل المجتمع والانسان، لمواكبة بناء النموذج الانساني العولمي.

المطلب الثاني : القومية الكوردية في اقليم كوردستان العراق والعولمة في القرن الحادي العشرين

يعتقد القوميون الكورد بان الشعور القومي موجود منذ الازل القديم، ولكن تزامن ظهوره الملموس مع بدء شعورهم بانهم أقليّة بعد عام 1918، على أثر عملية الدم ج القسري مع الدول الجديدة في الشرق الاوسط، حيث خرج الكورد من رحم الدولة العثمانية وتقاطع مصيره السياسي والاقتصادي والثقافي مع مصير الترك والفرس والعرب بالانتقال الى الدولة فوق القومية، ولم تكن المشكلة متعلقة بالاختلاف القومي، بقدر ما هي بطريقة النظر اليه، وفي تأويله، وفي عقلية حامله الاجتماعي، ولم يُبد الكورد قبولاً لخيار الاندماج في الدول الجديدة، آملين بامكانية نشوء دولة كوردية او الحيلولة دون تقسيم اراضي كوردستان بين الدول، الا ان الوحدة القومية الكوردية قد قوضت عبر دمجهم في الدول الجديدة، بسبب سياسات الدول العظمى، اضافة الى العقبات التي اعترضت طريق صياغة الهوية القومية الكوردية لذلك لم تنشأ الدولة الكوردية حتى الآن ([49])، فاستمرت سياسة تلك الدول تعمل على ضمان عدم حدوث اي اعادة لتشكيل خريطة المنطقة، لاعتقادهم بان اي تطلع للكورد نحو تقرير مصيرهم، يُشكل تهديداً مباشراً لامن دولهم، وخطراً حقيقياً على استمرارية وحدة ترابها الوطني والسلم والاستقرار في المنطقة ([50]).

نشأت الحركة القومية الكوردية في القرن العشرين على غرار النموذجين الألماني والإيطالي أي سابقة لنشوء الدولة القومية، لذلك كان دور الحركة القومية الكوردية في اقليم كوردستان العراق، جزء حيو ي ضمن تلك الحركات القومية التي برزت في منطقة الشرق الاوسط، وبالتالي شهد القرن الماضي، العديد من الثورات الكوردية لمواجهة محاولات الانظمة في العراق وايران وتركيا، ترسيخ دعائم دولهم وبناء هوياتهم الجديدة الخاصة بهم وصهر الكورد في مجتمعاتهم المستحدثة ([51])، فكانت البداية ثورة الشيخ الملك محمود الحفيد وثورة أيلول بقيادة مصطفى البارزاني والثورة الجديدة بزعامة جلال الطالباني، باستخدام الوسائل السلمية والعسكرية لمقاومة تنفيذ تلك السياسات، حتى تم تحقيق الانتفاضة الشعبية الكبرى عام 1991، اذ تأسس كيان كوردي شبيه بدول ة بدأ بترسيخ نفسه من قبل الكورد في اقليم كوردستان العراق، مطلع تسعينيات القرن العشرين، فاقاموا مؤسسات سياسية مستقلة عكست أمراً واقعاً مما ادى لخلق مأزقاً لدول المنطقة، لذلك كان التعامل معه بُغية حماية المصالح الحيوية من جهة، ولإفشال أية خطة محتملة لتطور هذ ه الصيغة من الحَكم من الحَكم الى دولة مستقلة من جهة اخرى ([52]). لكن الحركة التحررية الكوردية تمكنت من تحقيق هذه التجربة في اقليم كوردستان العراق، والتي توجت

[49] وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره ، ص 20.
[50] نفس المصدر، ص 18.
[51] بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2005، ص 14.
[52] آسنا لندكرين، مصدر سبق ذكره ، ص 5.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بتأسيس أول حكومة قومية لادارة شؤون الاقليم ، ثم ليتواصل النشاط التحرري حتى تم اسقاط النظام السياسي في العراق عام 2003 .

فقدت القومية الكوردية فرصة النهضة باستثمار الزمن والثروة والطاقات البشرية، فكيف يمكنها تعويض تلك الفرصة في القرن الحادي والعشرين و في ظل الظروف الدولية والاقليمية، والتي يستوجب الاعداد لاستراتيجية شاملة متكاملة للتعامل الفعلي مع الحالة المعاصرة، وما يجري في منطقة الشرق الاوسط من أحداث بعد عام 2011، فهنالك مناظرة فكرية في القرن الحادي والعشرين ، بين تيار الجيواقتصادي (Geo-economics) وتيار الجيوبولتيكي (Geo-politics) مفادها ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة قد شهدت تفوق الجغرافية الاقتصادية من خلال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا على حساب القضايا الامنية الاستراتيجية، الا ان التيار الثاني، يؤكد انه مازالت الجغرافيا السياسية محور السياسة الدولية، وان الدولة مازالت الفاعل الرئيس ولم يستطع الاقتصاد ان يتخطى السياسة ([53]).

مايستوجب التفكير و العمل لابتكار وسائل تعبئة جديدة يضمن انجاز أهداف المصلحة القومية للجماعة والانسان داخل الوطن ومواكبة روح عصر العولمة، وهي أيضاً كفيلة لتعزيز القومية الكوردية، والذي يستوجب الاعداد لعملية اعادة تقييم كل مقومات القومية الايجابية ومحاولة اهمال دون ذلك، بهدف ب ناء الامة بمعايير جديدة بروح العصر، لضمان شروط بناء الدولة/ الامة، والاهتمام بالجوانب الثقافية ذات الصلة باللغة المشتركة والتعليم ووسائل الاتصال الجماعي، تضمن تحقيق مصلحة الفرد وبالتالي المصلحة القومية التي تسعى لضمان الامن القومي الكفيل بالحفاظ على الاستمرار والديمومة والبقاء، ولابد ان يتم الاستفادة من التجربة الاسكتلندية، كيف فضّل المواطن الاسكتلندي الفوائد الاقتصادية على المشاعر القومية عام 2015 ، بعد سنوات طويلة من النضال في قضية الامة الاسكتلندية.

إن حركة التأريخ لا يُعيد نفسه ولا يتكرر، وان عملية نشوء الدولة القومية بمثابة عملية مستمرة تتم في التأريخ المعاصر، على شكل موجات متعاقبة يقلّد فيه الاخلاف الاسلاف، من خلال استنساخ نماذج ملائمة، وموازنتها وفق المستجدات التي تفرضها تحديات العولمة، لتتمكن من خلالها كسب الرأي العام الداخلي والعالمي، للحصول على الدعم والمساندة للحفاظ على الخصوصية القومية، فعلى الجميع داخل اقليم كوردستان، العمل وفق تفكير استراتيجي مراعياً المتغيرات الاقليمية والدولية، من خلال معادلة المقومات الخارجية من عناصر الفرص المتاحة وعناصر التهديد المحتملة، مقارنةً مع المقومات الداخلية وما فيها من عناصر القدرة والقوّة وعناصر الضَعف، وفق خطة استراتيجية عبر توظيف الموارد والوسائل المتاحة من القدرة البشرية لغرض تحقيق المصالح والاهداف القومية.

المطلب الثالث : اثر العولمة على الامن و الثقافة القومية

أولاً : العولمة و أمن الدولة.

3. A. Gupta," Issues in South Asia: Geopolitics or Geo-economics" international Studies, Delhi, 1999,pp.15

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ان النزاعات الآيديولوجية والعرقية والثقافية، وانقسام الطبقة الحاكمة وانقسام الطبقة الحاكمة، وحالة عدم الاستقرارا السياسي، أي غياب الاجماع القومي،هي التي تشكل تهديداً مباشراً لمؤسسات الدولة في قدرتها على الاداء والانجاز، بمعنى ان غياب المؤسسات القادرة على التفاعل والترابط بين النُخبة والشعب، يسهل من عملية التفكك امام التأثير الخارجي عبر وسائل الاعلام المعولمة، وما يمثل من تهديداً لكيان الدولة الهش، عبر التأثير في النسيج الاجتماعي، الذي لا يقل خطورةً عن التهديد العسكري والاقتصادي، ما ينعكس سلباً على نسبة المشاركة السياسية ويؤدي الى أزمة الهوية، فالدولة معرضة للتفتت اذا كانت مكونة من أقليات وطوائف متعددة روح الانتماء الوطني، لاسيما في حالة عدم وجود ضامن قانوني . وهذا ما تشهده الحالة السياسية في الشرق الاوسط، اذ ادى هذا اللاانتماء الى الاختراق الامني لمؤسسات الدولة من ق بل الجماعات المسلحة المتطرفة، والى التأثير سلباً في أداء المنظومة الجامعة والى تقويض المقومات الايجابية، مما ادى الى اخفاق آليات معالجة النزاعات الداخلية بل الى شلّ القدرات القومية على منع الصراعات وردع مصادر التهديد ([54]).

ان تحقيق الامن القومي يستوجب من صانع القرار، أهمية ادراك أبعاد وخطورة الموقف وتحديد المبادئ العامة لمفهوم الامن القومي لتحويله الى برنامج في اطار الاستراتيجية القومية للدولة، لضمان تحقيق المصالح القومية والمحافظة على كيانها في ظل تحديات مظاهر العولمة، من خلال الاهتمام بمستويات مضمون الأمن الوطني وفق ما يلي: ([55])

- المستوى الأول:هو الأمن الذي يتعلق بالحياة اليومية للمواطن، ويتضمن القضاء على كل ما يؤثر سلباً في أمن المواطن، مثل البطالة والفقر والقيود على الحريات الاساسية.
- المستوى الثاني: وهو المتعلق بالاستقرار الامني، وبالسلم الاجتماعي والذي يتهدد بالحروب الاهلية والشغب والعصيان والارهاب والاضطرابات السياسية.
- المستوى الثالث: وهو أمن الكيان الوطني، وضمان المصالح الوطنية أمام الصراعات الدولية، وضد العدوان الخارجي، والتدخل المباشر وغير المباشر،مما يتطلب بناء وتطوير العلاقات واستخدام القوة عند الضرورة لحماية المصالح الوطنية .

ووفق هذا المفهوم فان اغلبية الانظمة السياسية في الشرق الاوسط، اصبحت طاردة نافرة للانسان كونها انظمة فاشلة، عجزت عن تقديم الاحتياجات الاساسية له، خلاف ما تحقق في الدول الغربية، بفضل استخدام مظاهر العولمة، الجاذبة للانسان في بقاع الارض، والتي تلبي حاجاته وتحقق رغباته، عبر الاستخدام الذكي للقوة الناعمة التي حققت نتائج باهرة في القرن الحادي والعشرين، حيث لا يشعر الانسان بالغربة كما يشعر المواطن الشرق الاوسطي بالاغتراب داخل وطنه، وهذا معيار النجاح التي اصبحت جاذبة للجميع، وقد تجسد هذا في قبولها على ايواء وتأهيل عشرات الالوف من المهاجرين بهدف استثمار طاقاتهم، لدلالة على القدرة الفائقة بفضل مظاهر العولمة، الهادفة الى عولمة الانسان أي بناء الانسان العالمي، بعقلية تتجاوز مفاهيم القومية والطائفية والمذهبية، فيما لا تزال الدولة في ا لشرق الاوسط، تعمل بعقلية وسياسة تقليدية، في تعزيز مفهوم وروح القومية الضيقة والقائمة على العنصر والعِرق، فكيف يمكنها منافسة الآخرين في كسب الانسان من أجل تعزيز شعور الانتماء القومي في تفكيره وسلوكه وحياته، فكيف السبيل لاعادة الابناء الذين يشكلون جالية في ا لدول الغربية، المهددين بفقدان ما يحملونه من الخصوصية القومية، وعدم الذوبان في تلك المجتمعات مستقبلاً، مما ينبغي امكانية اعادتهم الى الوطن، فهل تستطيع الدولة عمل ذلك بالوسائل التقليدية . ان الوضع الآني تستوجب التكيّف مع المظاهر الجديدة للعولمة، من اجل

[54] فارس فائق ظاهر ، مصدر سبق ذكره.

[55] فرهاد جلال مصطفى، الأمن والسياسة الدولية، مؤسسة حمديللطباعة والنشر،السليمانية، 2010، ص 42.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المحافظة على النسبة الباقية من ابناء المجتمع داخل الوطن، من خلال تأمين الاحتياجات الاساسية لهم بهدف تأمين ظروف المحافظة على حماية بقاء الوطن.

ان ما تتعرض له الدولة بعدعام 2011، على المستوى الداخلي، من حالات الرفض الشعبي، والتي تحوّلت الى حالات الاحتجاجات والتمرد المسلح على النظام السياسي، ما هي الا نتيجة فشله في تامين الاحتياجات الاساسية للانسان، وقد تجسد حقيقة عجزها، في ظاهرة هجرة وهروب الجماعات عبر البحار عام 2015، ما يمنح الجماعات المتطرفة المختلفة الفرصة لطرح النموذج البديل كل حسب اهدافه يملي فراغ مؤسسات ا لدولة، والذي يشكل تهديد خطير في اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة بشكل عام منذ احداث 11 ايلول 2001 و بعد عام 2011 في عدد من دول المنطقة، ادى الى فقدان الدولة و النظام السياسي السيطرة على ادارة الملف الامني، بل فقدان السيطرة على مناطق حيوية من اراضي ال دولة وسيادتها.

ان التخطيط لاعداد خطط و برامج استراتيجية تتمكن من تأمين الظروف المناسبة عبر اعادة النظر في كل ما هو تقليدي، لهو ضرورة ملحة وفق خطة استثنائية على تحقيق الحد الادنى من مستويات الاصلاح و التطور على امل الوصول الى مرحلة التخطيط الاستراتيجي مستق بلا، لان الدولة تمتلك الموارد البشرية والمادية، و تتمتع بكل الحقوق الكاملة في سيادتها على الصعيد الدولي، وعلى الصعيد الداخلي فلدولة حق التصرف في مواردها وثرواتها، كما لها حق اتخاذ التدابير المناسبة حيال الاشخاص الموجودين على اقليمها بصفتهم مواطنين أو أجانب ([56])، لذلك فان مبدأ السيادة دائم ومستمر لايتغيّر، الا ان صورتها وحقيقتها والمسؤوليات التي تنهض بها تتغير مع الزمن أو يعاد توزيعها، اذ لا تعني هذه التطورات نهاية مفهوم السيادة، ولكن تعني ان السيادة قد تغير مفهومها أي تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث انها لم تعُد خاصة بالشعب والدولة وحدها ولكن يشارك فيها أيضاً المجتمع الدولي ([57]).

لذلك فامام الدولة استخدام لغة خطاب واقعي جديد يلائم مضمونه ملامح عصر العولمة، من اجل تجديد بل بناء نمط جديد من العلاقة مع الانسان لمرحلة قادمة، بهدف تعزيز روح الانتماء القومي، من خلال معالجة الازمات التي تعاني منها الدولة والنظام السياسي والمجتمع، بما يكفل بقاء الدولة والامن والسلم الاجتماعي، عبر الحِوار والمصالحة الشاملة، بين كل القوى والجماعات السياسية والاجتماعية وفق الأسس والمعايير التي تكفل بناء الدولة المعاصرة.

ثانياً : العولمة والثقافة القومية.

تؤكد الدراسات السوسيولوجية، ان الجماعات القومية تحدد نفسها ومعنى وجودها بسبل شتّى، وان الثقافة هي أداة هذا التحديد، ، ففي تجربة دول الشرق الاوسط ، كانت القيّم الاجتماعية والدينية ميّالة الى الانغلاق والمفاضلة والتفريق، لا الى الانفتاح والتوحيد والمساواة، لذلك كانت الحاجة من قبل الدولة الجديدة الى آيديولوجيا ونظام قيّم جديد لبناء الامة أو الوطن، لذلك كان على الدولة ان تحل مشكلة الاندماج الصانع للأمة ([58]). ويشكل توحيد الثقافة عبر نُظم التعليم عنصراً

[56] أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 127.
[57] محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على السيادة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص132.
[58] فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره، ص 287.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أساسياً من عناصر بناء الدولة - الامة، لان الدور الذي تؤديه الثقافة، هي وظيفة تَماثُل ومجانسة و تشكل في الوقت ذات ه وظيفة تمايز ، ويقوم التماثل على وضع هوية موحدة ،لان هذا يعني تمييزها عن هويات جماعات اخرى ([59]).

تفتح العولمة فرص هائلة لتحرر الانسانية بما تتيحه من تفاعل بين مختلف مكوناتها، وما تعمل على تحريره من علاقات وطاقات، وعلى تجاوزه من قيود التخلف والاستبداد ال تي أصبحت تشكّل أكبر عائق امام تقدم الشعوب في دول الشرق الاوسط، و مَن يقف ضد العولمة فيقول انها تحمل مخاطر تجديد لنظام الهيمنة الدولية، ان العولمة حقيقة حتمية نخضع جمعياً لقوانينها الجديدة التي يفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، وان الخَ يار الحقيقي المطروح كما هو الحال على الآخرين، ليس بين الانخراط أو الصد، ولكن بين اخذ مصيرنا بيدنا داخل العولمة أو التحوّل الى أدوات بيد الآخرين، اذ من الضروري الانخراط في السيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية مميّزة للاستفادة من امكانياتها، والتعامل معها من الداخل ([60]). وهذا يعني ان الدخول في العولمة وتقنياتها وميادينها، أمر حتمي ومفروض على كل مجتمع يريد ان يبقى في دائرة المجتمعات التأريخية، ولا ينسحب من الفعالية الدولية المشتركة، من اجل وضع التقدم التقني في خدمة اهداف التنمية المستدامة.

اذ يمكن للدولة ا ستثمار وتوظيف وسائل الاتصال باعتبارها احدى مظاهر العولمة، لدورها المؤثر الناقل للثقافة بين المجتمعات المختلفة، التي تساهم في تغيير انماط السلوك من خلال نشر المعلومات والتعليم والتنشئة والعلاقات العامة عبر التلاقح بين الافكار والقيّم والمصالح لتحقيق التكامل الاجتماعي بين الثقافات المتعددة ([61]). لهذا فان الثقافات القوية تنتشر وتتفوق على الثقافات الاضعف بسبب استخدامها للوسائل التكنولوجية، الا ان الثقافات تتبادل الافكار وتساهم في عملية التطور بغض النظر عن مستوى الثقافة والحضارة.

لذلك تم التركيز على الثقافة وال هوية الثقافية التي تشكل عامل التماسك للقومية في علاقات الصراع والتعاون بين الدول كافة بعد مرحلة الحرب الباردة، كونها أكثر تأثيرا من العوامل الاقتصادية والسياسية، على الاختراق الامني والحاق الضرر بسيادة الدول ([62])، يقول " الفين توفلر" ان العولمة من خلال ثورة الاتصال وفرت تجربة نقل الفرد من ثقافة الى ثقافة اخرى عبر الاطلاع على انماط ومستويات الثقافات الاخرى ومقارنتها مع ثقافته القومية، اي عملية تفاعل بين المجتمعات المختلفة بطريقة التأثر والتأثير لما يحدث خارج الحدود ([63]). لذلك فان الاخذ بتقنيات العولمة أمر ضروري للدفاع عن البقاء وضمان النجاح الاقتصادي والثقافي، وان الاستفادة الفعلية من هذه التقنيات يجب ان تتم وفق استراتيجية ذاتية للحد من تأثير القوى المتحكمة والمهيمنة، من اجل الحصول على نتائج ايجابية مضمونة، وبالمقابل فان التخويف من العولمة بوصفها استراتيجية اميركية جديدة للايقاع بشعوب المنطقة سيؤدي لمزيد من التخلف،و يدفع بها باتجاه اهمال ضرورة الاستفادة واستيعاب مظاهر العولمة . ومع ذلك فان الحديث عن فائدة الانخراط فيها لا يلغي خطر الهيمنة، ولا يقلل من قيمة الامكانات التي تفتحها والفرص التي تقدمها، وباختصار ان حمل العولمة لمشروع هيمنة عالمية لا يبرر رفضها ولا البقاء خارجها، ولا يشكل

---

[59] فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره ، ص 284.

[60] د. برهان غليون، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، دار الفكر، دمشق، 2002، ص31.

[61] د. تيسير ابو عرجة، الاعلام والثقافة العربية، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 113.

[62] د. محمد منير حجاب، نظريات الاتصال، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 49

[63] الفين توفلر، حضارة الموجه الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، 1999، 429.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

سبباً كافياً لقدحها ([64]). لان الجميع خاضع لتحوّلات دولية لا طاقة لنا في تعديل اتجاهها، ولكن المهم ان نفهم آلياتها ونسعى الى تغيير او تعديل اثرها على ثقافتنا.

يتبادر للذهن النموذج ا لاميركي للحياة عندما تلحق العولمة بالثقافة، اي تعميم الفعاليات الثقافية وتحويل الثقافة الاميركية الى سلعة وتهديد للهوية، لاسيما عند الحِوار لمناقشة التحديات التي تثيرها العولمة . فهل يؤدي الانفتاح المتبادل للفضاءات الاقتصادية والثقافية والاعلامية الى السيطر ة الاميركية ام يقود بالعكس الى تطوير وتعميق التعددية الحضارية والثقافية والسياسية. والواقع ان الامركة ليست ثمرة العولمة ولكنها أحد أركانها. فالعولمة ليست نظاماً عالمياً او نموذجاً للحياة، نشأ نتيجة تفاعل طبيعي للثقافات العالمية، نظام جديد من العلاقات بين ا لثقافات ، تعمل على دمج الدوائر الثقافيةالمختلفة، ضمن فضاء ثقافي مشترك، او قائم فوق الثقافات القومية، لذلك فالعولمة ليست المنشئة لسيطرة ثقافة على ثقافة اخرى، بل منشئة لنمط جديد من السيطرة الثقافية، وعلى اصحاب الثقافات ادراك طبيعة هذا النمط الجديد، من اجل بل ورة استراتيجية مناسبة تسمح لثقافاتهم ان تبقى على مستوى المشاركة العالمية الابداعية، والا تتحوّل الى مجرد ثقافة هوية، وهذا يفترض تجديد اساليب طرح المشكلات الثقافية للنجاح والارتفاع بالثقافة الى مستوى متطلبات العصر ([65])، وان انفتاح الثقافات على بعضها من دون غرض الهيمنة يمكن ان يشكل وسيلة فاعلة في تعاون المجتمعات متعددة الثقافات وقد ينعكس اثر عولمة الثقافات على زيادة الهوة بين دول الشمال والجنوب من خلال تهديد جانب من الخصوصية الثقافية وهذا يعتمد على مستوى التفاوت في استثمار الموارد العلمية والتقنية المتطورة واثرها على تعزيز الحصانة الثقافية للانسان والمجتمع .

الخاتمة

حاولنا في مضمون البحث تقديم عرض لمفهوم القومية في الشرق الاوسط، وظروف القوى الدولية التي دعمت تأسيس الدولة، وفق مصالحها، دون مراعاة الخصوصية القومية والدينية، وعجز تلك الدول عن القيام بمهامها في بناء مؤسساتها والانسان في المجتمع، وما الاحداث التي تشهدها ال منطقة الا نتيجة لتلك السياسات، والتي تستوجب بناء الدولة ونظامها السياسي وفق مضمون المعاصرة التي تواكب عصر العولمة في القرن الحادي والعشرين، اذا تمكنت الدولة من صياغة معادلة توازن بين مصلحة المواطن والمصلحة القومية، خدمة وديمومة بقاء القوميات والدولة ، من خ لال فهم مضمون طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة وأثر العولمة على مستقبل الدولة في الشرق الاوسط.

الاستنتاجات :

1. ان ازمة الدولة ازمة اداء ومواكبة، فهي ازمة اداء في انحراف الدولة عن مسار الدولة /الامة نتيجة شخصنة المؤسسات، وهي ازمة مواكبة التغييرات الاجتم اعية في انكفاء الهويات على ذواتها الثقافية والاقتصادية ، لعدم

[64] د. برهان غليون، مصدر سبق ذكره، ص36.
[65] نفس المصدر ، ص 44.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

القدرة على تجاوزها ومعالجتها، كونها لا تستطيع المواكبة بين بنيتها السياسية وبنيتها الاجتماعية بسبب جمود الاولى وتنامي تغييرات الثانية.

2. ان المنطقة بحاجة الى عقد اجتماعي وسياسي جديد ينظم علاقة الدولة والمجتمع لحلّ الازمات التي تعاني منها الدولة والنظام السياسي والمجتمع بما يكفل بقاء الدولة والسلم الاجتماعي من خلال الحِوار والمصالحة الشاملة بهدف الاصلاح الشامل للنظام السياسي واعادة بناء الدولة.
3. ان العولمة حقيقة حتمية نخضع جمعياً لقوانينها الجديدة التي تفرضها تقدم مسار العولمة على الجماعات والمجتمعات كافة، ومن الضروري التعامل معها من الداخل والانخراط في السيرورة العولمية بشرط بلورة استراتيجية متميّزة للقومية للاستفادة من امكانياتها.
4. العولمة ظاهرة حتمية، وعلى الجميع الاستعداد للتعامل معها لكسب المفيد وتجنب السئ، بدلاً من الرفض والمقاطعة التي ستضع المجتمع والدولة خارج مسار تطور الحضارة العالمية.

التوصيات

1. ضرورة التمييز بدقة بين دراسة ازمة الدولة والنظام السياسي و الازمات التي صنعها النظام السياسي ويعاني منها المجتمع ومؤسسات الدولة في الشرق الاوسط.
2. ضرورة الربط بين الدولة ومؤسساتها والفاعل المجتمعي او الفاعلين المجتمعيين القائميين عليها، ما يستدعي فهم ادوار ووظائف هذه الكيانات داخل الدولة وتداعياتها على فعلها.
3. ضرورة تأسيس شرعية الدولة بفتح باب المشاركة السياسية بلا قيود في الانتخابات للحصول على التفويض الشعبي.
4. الاعتماد على اللامركزية السياسية في الاقاليم والمحافظات لادارة الموارد الذاتية بعد فك احتكار الدولة للموارد الاقتصادية بما يواكب التطورات الاقتصادية في العالم.
5. فتح باب مشاركة المواطنين وفق معيار الكفاءة والخبرة في كافة مؤسسات و اجهزة الدولة.

المصادر :

أولاً : الكتب

6. د. اسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
7. آسنا لندكرين، السياسة التركية حيال اقليم كوردستان العراق، ترجمة مصطفى نعمان، دار المرتضى، بغداد،بلا.
8. أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت،2000.
9. المنصف ونّاس، تحديات الدولة الوطنية في ظل العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،
10. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2005.
11. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث، الدوحة، 2004.
12. د. خالد المعيني، الصراع الدولي بعد الحرب الباردة، ايوان للطباعة والتوزيع، دمشق،2009
13. د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، جامعة بغداد، ط2، 1989
14. فتحي العفيفي، فراغ السلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006،

15. فالح عبدالجبار،الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2013.
16. فرهاد جلال مصطفى، الأمن والسياسة الدولية، مؤسسة حمديللطباعة والنشر،السليمانية، 2010.
17. عادل مجاهد الشرجبي، ازمة عجز الدولة وخطر انهياره ا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013
18. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربيةللدراسات والنشر، بيروت،1986.
19. د. عبدالقادر محمد فهمي، المدخل لدراسة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
20. عدنان السيد حسين، تأريخية الدولة بين الماضي والحاضر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
21. عمرو حمزاوي، تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
22. د. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، القاهرة،2004 .
23. محمد أمزيان، السيادة والسلطة /الآفاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
24. محمد بوبوش، أثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
25. وجيه كوثراني، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

ثانياً : الكتب الاجنبية

1. A. Gupta," Issues in South Asia: Geopolitics or Geo-economics" international Studies, Delhi 1999,pp.15

[2].Anthony SmithTheories of Nationalism,London,Duckworth,1983.pp21

ثالثاً : مواقع الشبكة العنكبوتية :

1. سعيد المتدين، العولمة والدولة القومية، 2015/10/6، موقع على الانترنت:
http://www.aljabriabed.net/n59_60_05mutadyin.(2).htm
2 فارس فائق ظاهر، تأثير العولمة على الدول العربية، 2010/6/2، موقع على الانترنت:
http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/02 .
3 .عبدالرحمن العبيدي، ما العولمة، 2015/3/2، موقع على الانترنت :
http://mawdoo3.com

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية– اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

پوختە

دەوڵەتانی ڕۆژهەڵاتی ناوەڕاست چەندان گۆڕانکاری و پەرەسەندنیان بەخۆوە بینی، بەڵام لە هیچ کامیان سوودمەند نەبوون، بەڵکو تەواوی ئەو گۆڕانکاریانە نەبوونە مایەی خاڵی وەرچەرخان لەسەر هەردوو ئاستی ناوخۆو دەرەوە. گەلانی ناوچەکە لە کێبڕکێیەکی تەواودان تا قوتار یان بیت لە تەواوی ئەو سستمە سیاسیە ستەمکارو دیکاتۆریانەو دەیانەوی بۆ قۆناغێکی نوێ گوزەر بکەن. بەڵام نەیانتوانی و زۆر بە نەرێنی بەسەریاندا شکانەوە.

دەسەڵات و سستمەکان نەیانتوانی لە ئاست خوازیارو بەرژەوەندیەکانی گەلانیاندا بن . نەشیانتوانی بگونجێن لەگەڵ ئەو بارودۆخە نوێیەدا کە پەرەدەسەنێ، بەڵکو ڕۆژ دوای ڕۆژ لە لێکترازانی تەواوو پەرتەوازە بوون نزیک دەبنەوەو واقعی سیاسی و تەبایی کۆمەڵایەتیان سەرەولیژ دەبێتەوە. قوتاربوون لە گلۆبالیزەیشن کارێکی مەحاڵە، بەڵکو پێویستە لەسەریان خۆیان بگونجێنن و لێی سوودمەند ببن لە ڕوانگەی ستراتیژیەتێکی ڕۆشنی نیشتمانییەوە.

Abstract

The countries in the Middle East Although have undergone various political changes and developments, they have not benefited from any of them. The political dilemmas on the internal and external levels have remained in place and have not interacted positively with them, but with all political or perhaps economic changes. To a kind of crisis and non-adaptation and interaction with them, because the political regimes in the Middle East is not the present reality of these nations and could not integrate them with the interests of peoples. But the peoples have repeatedly tried to escape themselves from those corrupt and unjust political systems, but political equations do not do what they desire.

The crisis of the state is a crisis of performance and keeping pace. It is a crisis of performance in deviating from the path of the state / nation as a result of the institutionalization of institutions. Due to the rigidity of the first and growing second changes. The region needs a new social and

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٥)، خريف ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

political contract that regulates the relationship between the state and the society to solve the crises experienced by the state, the political system and the society in order to ensure the survival of the state and social peace through dialogue and comprehensive reconciliation with a view to the comprehensive reform of the political system and the rebuilding of the state.

Globalization is an inevitable reality. We are collectively subject to its new laws imposed by the progress of globalization on all groups and societies. It is necessary to deal with them from within and engage in the global process provided that a distinct strategy of nationalism is developed to benefit from its potential.